

السُّنُوقِي وَالْإِسْتِزْرَاهُ  
عَنْ خَطِّ ابْنِ بَيْتَانٍ فِي مَعْنَى الْإِلَهِ

لَأَبِي الْفَضْلِ

عبد الله بن محمد بن الصديق الحسني

التوقي والاستنزاه  
عن خطاء البنانى فى معنى الاله

لابى الفضل

عبد الله بن محمد بن الصديق الحسنى

# بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والعلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف المرسلين ،  
ورضى الله عن آله الأكرمين ، وصحابه والتابعين .  
أما بعد : فهذا جزء سميته «التوقى والاستنزاء عن خطأ البنائى فى  
معنى الاله» وأرجو من الله أن يوفقنى للعواب ، انه الكريم الوهاب ،

## فصل

قال صاحب السلم :

فمفهم اشتراك الكلى كاسد وعكسه الجزئى

قال العلامة البنائى فى شرحه :

يعنى أن الكلى هو الذى يفهم الشركة فى معناه ، أى لا  
يمنع نفس تصور معناه من صدقه على متعدد ، كانسان وأسد  
فدخل فى تعريف الكلى أنواع ، فذكر النوع الاول ،  
ثم قال :

النوع الثانى : ما وجد منه فرد واحد ، أما مع استحالة  
وجود غيره ، بدليل خارج عن تصويره كلاله أى المعبود يعق  
فان مجرد تصور معناه ، لا يمنع من تعدد صدوقه ، لكن قام  
الدليل القاطع على وجوب انفراد الله تبارك وتعالى بالالوهية  
واستحالة ثبوتها لغيره ، وتفسير الاله بالمستغنى عن كل  
ما سواه المفتقر اليه كل ما عداه ، لا يمنع كونه كلياً ، اذ لا

يوجب تشخصه ، لانه بهذا المعنى يحتمل أن يصدق على كثير ،  
على سبيل البدلية ، وكذا يقال في مفهوم الواحد ونحوه اه .  
وقال محثبه العلامة الشيخ على قنارة :

كان ينبغي اسقاط هذا القسم من اقسام الكلبي  
لانه موهوم في مقام الالهية ما لا يصح في حقه تعالى من  
التعدد والجسمية والتركيب ، فلا ينبغي اطلاقه ، كما صرح به  
القرافي في شرح التنقيح ، ونحوه : اطلاق لفظ الكلبي على  
واجب الوجود سبحانه ، فيه ايهام ، تمنع من اطلاقه الشريعة  
فلذلك تركه ادبا اه .

قال سيدى عيسى السكتاني : وكذا الجزئي ، يوهم النسبة  
الى جزء الشيء الموضوع للمجموع ، فلذلك يستحيل في  
حقه تعالى اه .

يعلم من هذا أن اطلاق لفظ الكلبي على الاله ، لا يجوز شرعا  
للايهام المذكور ، ولان فيه اساءة ادب .

وهذا أول خطأ من البناني رحمه الله تعالى .

الثاني - ويشاركه فيه القرافي ومعظم أهل المنطق : أن  
الاله ليس بكلبي ، بل هو خاص بالله تعالى مثل الرحمن ،  
وفي الناس كثيرون اسمهم عبد الاله .

واطلاقه على معبودات المشركين ، لا يجعله كلياً ، لانه  
ليس باطلاق حقيقي .

قال الفيومي في المباح المنير : الاله المعبود ، وهو الله  
سبحانه وتعالى ثم استعاره المشركون لما عبدوه من دون

الله تعالى اه .

وقال الراغب في مفردات القرآن : واله حقه ألا يجمع  
اذ لا معبود سواه ، لكن العرب لاعتقادهم أن ههنا معبودات ،  
جمعوه فقالوا : الآلهة اه

وفي القرآن الكريم (ما تعبدون من دونه الا أسماء  
سميتموها أنتم وآبائكم ما أنزل الله بها من سلطان) وهذه الآية  
من أدلة القائلين بأن اللغة توقيفية .

تبين من هذا أن الاله علم خاص ، كما قلنا ، وأنه  
لتضمنه معنى العبادة ، أطلقه العرب على معبوداتهم على سبيل  
الاستمارة ، وتوهم أهل المنطق أن هذا اطلاق حقيقي ،  
فزعموه كلياً ، مع أنه علم خاص .

ونظير هذا اطلاقهم لفظ حاتم على الكريم ، اشتقاقاً من  
معنى الكرم الذي كان صفة حاتم اطيائي المعروف ، ولم  
يخرجه ذلك الاطلاق عن علميته الشخصية .

كذلك لفظ الاله لا يخرجه اطلاقه على المعبودات ، اشتقاقاً  
من معنى العبادة عن علميته الخاصة بالله تعالى :

الثالث : أن الكلى ، انما يتأتى في الممكنات ، كالنبي  
والملك والعرش واكرسي واللوح والقلم والسماء والشمس  
والقمر والفلك والكوكب والروح والنفس والانسان والحيوان  
والنبات . وما الى ذلك مما يتركب من أجناس وفصول ويدخل  
في دائرة المقولات العشر المجموعة في قول القائل .

زيد الطويل الابيض ابن مالك      بيته بالامس كان متكى  
بيده غصن لواه فالتوى      فهذه عشر مقولات - -

أما واجب الوجود سبحانه ، فهو منزّه عن ذلك كله ، ليس  
شيء من اسمائه وصفاته كليا يتركب من جنس يشترك به  
مع غيره ، ولا من فصل يميزه عنه : بل هي خاصّة  
به ، كخصوص العلم الشخصي بمسماه .

الرابع : أن الكلى ، لا يتصور كونه محالا ، اذ هو ما  
له جزئيات موجودة كالحَيوان او ممكنة الوجود كجبل ياقوت .

والمستحيل عدم محض ، ليست له صورة في الذهن ، ولا  
يمكن أن تكون له صورة ، ولا يدرك إلا بهاريق التشبيه  
كان يمثل اجتماع السواد والحلاوة في العنب مثلا ثم يدال  
مثل هذا الاجتماع لا يكون بين السواد والبياض ، فكيف  
يتصور كونه كليا له جزئيات ؟!!

والذين اعتبروا الاله وشريك البارئ كليين ، مخطئون  
لم يعرفوا معنى المحال على حقيقته . أو اشتبه عليهم  
الامر ، حين وجدوا كليا جزئياته معدومة ، كجبل ياقوت  
وبحر زئبق ، فاعتبروا المحال كليا مثله ، لكن بينهما يون  
شاسع ، لان الممكن المعدوم ، قابل للوجود ، وقد أخبر الله  
أن في الجنة أنهارا من لبن لم يتغير طعمه ، وأنهارا من خمر  
لينة للشاربين وأنهارا من عسل مصفى ، وهذه  
أمور ممكنة غير موجودة في الدنيا ، وهي  
موجودة في الآخرة . بخلاف المحال ، فانه مفرق في

العدم ، لا يقبل الوجود أبدا بحال ، لا في الخارج ولا في  
الذهن ، ووجود جزئيات الكلي ، مترتب على وجود  
صورة له في الذهن والمحال لا صورة له ، ولا يذكر الا  
منفيا وانخلاصة: ان الكلي لا يكون الا في الممكنات فقط  
دون المحال ، وواجب الوجود .

الخامس : أن قول البناني في بيان كلية الاله : مجرد تصور  
معناه لا يمنع من تعدد مصدوقه ، لكن قام الدليل القاطع  
على وجوب انفراد الله تبارك وتعالى بالالوهية ، يشمل  
على تهافت وتناقض اذ حاصله : أن الاله مصدوقه متعدد عقلا .  
والاله مصدوقه واجب الانفراد في واحد عقلا .  
وهذا تناقض واضح لا خفاء فيه .

السادس وهو مبني على ما قبله ، أن جواز تعدد الاله  
قائم ثابت ، وأن قيام الدليل القاطع على وجوب انفراد  
الله بالالوهية ، لا يمنع منه ، لان ما باستدات لا يتبدل ،  
وفي هذا من الخطر ما لا يخفى ، بل هو هدم للتوحيد  
من أصله .

السابع : أن زيادته لفظ «بحق» في معنى الاله ، لا أصل  
لها في اللغة ، ولا علاقة للمقل بها ، فالاله هو المعبود ،  
وكونه معبودا بحق ، حكم شرعي ، والاحكام لا تدخل في  
الحدود ، قال صاحب السلم :

وعندهم من جملة المردود ان تدخل الاحكام في الحدود  
اثامن : قول البناني : تفسير الاله بالمستغنى عن كل ما

سواء المفتقر اليه كل ما عداه ، لا يمنع كونه كلياً ،  
اذ لا يسوجب تشيخه ، لانه بهذا المعنى يحتمل أن يصدق  
على سبيل البدلية اه .

الحراق في الخطاء ، وتثبت به الى حد اتزمت واتعصب  
حتى انه لم يفرق بين ما يعين المسمي ويخصه ، وبين ما  
ليس كذلك .

ومن البدهيات في علم المنطق : أن الشخص في الجزئي  
يمنع الاشتراك فيه ، فانسان كلى يقبل الاشتراك ، وزيد  
جزئي لا يقبل الاشتراك لتشخه وتعيه .

ولو فرضنا أن الاله بمعنى المعبود كلى ، لشموله لمعبودات  
فان تفسيره بالمستغنى عن كل ما سواء المفتقر اليه كل  
ما عداه ، تخصيص له بما لا يشاركه فيه غيره ، فهو بمنزلة  
التشخص في زيد .

ذلك أن المعبودات بجميع أنواعها لا تستغني عن المحل  
والمخصص ، وهي مفتقرة الى ما يملكها ، بل الممكنات كلها  
مفتقرة غير مستغنية . ثم أن اللفظ الذي يصدق على كثير  
على سبيل البدلية ، ليس بكلي ، بل هو نكرة في سياق  
الاثبات ، كرجل ورقة ودرهم ويسميه أهل الاصول مطلقاً  
وكلامنا في الاله العلم ، ولا تتأني فيه البدلية أبداً بحال .  
لانه علم خاص بالله كما بينا ، وهو الذي لا يجوز غيره . وان  
كان كلياً على القول الضعيف الساقط ، فيعم المعبودات موما  
شمولياً . فظهر بطلان كلام البناني ، على جميع الاحتمالات ،



ثم ان قوله : اذ لا يوجب تشخصه ، خطأ تاسع ، والصواب  
أن يـَقول : اذ لا يوجب تعينه . لان التشخص لا يجوز أن  
يضاف الى الله تعالى ،

## ايرادات والجواب عنها

### الاول

دعوى ان المحال ليس بكلي ، تخالف ما أطبق عليه اهل المنطق  
من اعتبار شريك الباري كليا وكذلك الاله ، وان لم يذكروه  
تادبا ، كما مر وتعريف المحال ، يقتضي كليته .

والجواب عليه :

مسائل المنطق ، لا يحتج فيها بالاجماع ، ولا يقول  
الاكثر ، وانما المعبدة فيها بما يقضي به العقل ، والفكر  
السليم ،

وبناء عليه نقول : لا يخفى أن الكليات ، مبادئ  
التصورات التي هي حدود ورسوم ، لماهيات الموجودات الممكنة ،  
فالحدود والرسوم ، تتركب من اجناس وفصول وخواص ،  
كما هو معلوم . والموجودات نوعان : موجودات بالفعل ،  
كالحيوان والانسان ، وموجودات بالقوة ، كنهر لبن ،  
وبعر زئبق ، وجبل ياقوت ، فان هذه الاشياء ممكنة الوجود  
وامكان اشياء كوقوعه ، فهي موجودة بالقوة ،

والكليات التي تدخل في التعريف ، تقع على اشياء موجودة  
في الذهن أو في الخارج ، كالانسان والحيوان مثلا ،

والمحال : لا يتصور فى العقل وجوده ، ويسميه الحكماء  
منفيا ، والعقل لا يمكنه أن يتصور اجتماع السواد والبياض  
فى ثوب واحد ، أو شخص واحد ، وبالضرورة لا يمكن تصور  
أفراد لما لا يمكن تصويره فى نفسه ،  
فثبت أن المحال لا يكون كليا ،

### الثانى

قال الشيخ سعيد قدوره ، فى بيان أفراد الكلى الممتنع :  
فان الجمع بين البياض والسواد ، جمع بين الضدين ،  
والجمع بين القيام والقعود ، جمع بين الضدين  
والجمع بين الترقى والتدلى ، جمع بين الضدين فتبين  
ان اجمع بين الضدين واقع على كثيرين ، وافراده كلها ممتنعة  
الوجود فى الخارج اهـ .  
والجواب عليه : أن هذا الكلام ، يشتمل على أوهام :

1 - ن اجمع بين الضدين ، مثال لمحاولة فعل المحال الذى  
هو اجتماع الضدين .

2 - أن أفراد المحال ليس لها وجود فى الخارج ولا فى  
الذهن .

3 - أن أفراد الكلى ، ما يتحقق فيها مفهومه ومعناه ،  
كالحيوان فان أنواعه من الانسان والفرس والبقر  
والابل يتحقق فيها معنى الحيوانية ، أى جسم نام حساس  
متحرك بالارادة ، وكذلك الانسان بالنسبة الى أفراده .

وهذا انما يتأتى فى الماهيات الممكنة التى يتميز أفرادها

بالتشخص فى الوجود الذهني ، أو الخارجى .

وماهى المحال ، عدم بحث ، لا تقبل الوجود فى الخارج  
ولا فى الذهن ، والعدم لا تمايز فيه بين المعلومات .

والمحال ليس بشيء ، ولا يسمى شيئاً ، والكللى انما  
يطلق على شيء موجود بالفعل أو بالقوة .

وتعدد الافراد ، فى الامثلة التى ذكرها الشيخ سعيد .  
انما هي أمثلة لمتعلق المحال أعني الضدين ، فانه لفظ عام ،  
يشمل الابيض والاسود واقيام وانقعود والترقي واستدلى  
والليل والنهار ، وغير ذلك من الازداد الموجودة ، فالتعدد  
وقع فيها ، لا فى المحال الذى هو سلب اجتماعها ، وقد اشتبه  
الامر على الشيخ سعيد رحمه الله تعالى ، ألا ترى انك لو  
ذكرت محالا ، لا يتعلق بعدم شيء ، فانك لا تجد له أفرادا  
أبدا ، وذلك مثل شريك البارئ تعالى .

وتأمل هذا ، فانه دقيق .

4 - قوله : وأفراده كلها ممتنعة الوجود فى الخارج ،  
يقتضى ان افراد المحال موجودة فى الذهن وهو خطأ  
محض ، بل هي ممتنعة الوجود فيهما .

### الثالث

دخول النفي اعمام على اله فى قولنا : لا اله الا الله ،  
يؤيد القول بكليته ، لانه لا يجوز أن يقال : لا زيد فى  
الدار ، وانما يقال : لا انسان فى الدار .

والجواب عليه : أن النفي توجه باعتبار الاطلاق المجازي

أى لا معبود الا الله .

وهذا كما يقال : لا حاتم الا فلان ، أى لا كريم ،  
أو لا قس الا فلان أى لا فصيح ، وهكذا ،  
فالكلمة المشرفة ، تنفي الألوهية عن معبودات المشركين الذين  
أطلقوا عليها اسم الاله ، مجازا اشتقاقا من معنى العبادة  
الخاصة بالله تعالى : فاله في الكلمة المشرفة ، كلى في المعنى  
المجازى ، كما أن لفظ حاتم كلى ، لاستعماله في الكريم  
مجازا ، وهو في الحقيقة علم شخصي ،

#### الرابع

اختار السنوسي : أن معنى اله ، في كلمة التوحيد : لا  
مستغنيا عن كل ما سواه ومفتقرا اليه كل ما عداه الا الله . فهو  
على هذا كلى ، خلاف ما سبق من أنه خاص بالله ، لا يشاركه  
فيه غيره ، وأنه بمنزلة التشخص في زيد .

والجواب عليه : أن ما سبق ، هو الحق ، وما سواه  
باطل وما اختاره السنوسي ، هو الذى غر البناني ، وأوقعه  
في ذلك اخطأ الفاحش انذى مر بيانه .

والسنوسي انما اختار هذا المعنى ، ليجعل كلمة التوحيد  
شاملة للمصفات الواجبة لله تعالى ، لكن ما اختاره غير صحيح  
لامور :

1 - انه تكلف في ادخال تلك الصفات ، بما لا دليل  
عليه ، ولا حاجة تدعو اليه .

2 - انه لزم عليه جعل ذلك المعنى كليا ، وهو بمثابة

جعل العلم الشخصي كلياً ، وذلك باطل بالضرورة ،

3 - أن الاله لم تستعمله العرب الا بمعنى المعبود ، وكذلك جاء في اقرآن (انهم كانوا اذا قيل لهم لا اله الا الله يستكبرون ويقولون أئنا لتاركوا آلہتنا لشاعر مجنون .. ، وهو الذى فى السماء اله وفى الارض اله ... والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم الا ليقربونا الى الله زلفى ... أجعل الآتية الها واحدا ان هذا لشئ عجاب ... وقال الله لا تتخذوا الهين اثنين انما هو انه واحد) فالاله فى هذه الآيات وغيرها ، مفردا ومجموعا ومنشئ معناه المعبود .

ونفى المعبودات ، فى الكلمة المشرفة ، كاف ضي اثبات التوحيد ونفى الشرك ، ولذلك جعلها اشرار دليلا على الاسلام ، وعنوانا له لانه يلزم بالضرورة من نفي المعبودات نفي خصائص الالهية عنها فلا حاجة الى زيادة ما تكلفه السنوسي وغيره ، فى شرح الكلمة المشرفة ، وهذا آخر ما رأيت كتابته فى هذا الموضوع الذى لم يتنبه له أحد فيما علمت ، واحمد الله على توفيقه والهامه ، واسأله القبول بفضل والداعي الى تحرير هذا البحث : أنى درست للطلبة بزوايتنا الصديقية شرح بناني على السلم ، ولم وصلت الى هذا الموضوع ، وييسن لهم خطأ ما قرره بناني كغيره من المنطقيين ، طلب من بعضهم كتابة ذلك البحث ،

فاجبت طلبهم ، لما فيه من عموم الفائدة ، وكان أنس رضي الله عنه يقول لبنيه : يا بني قيدوا العلم بالكتابة ، أما مسألة تعلق القدرة بالمحال ، فلي فيها رسالة اسمها : رفع الاشكال عن مسألة المحال ، أتيت فيها بما لم يسبقنى اليه أحد والحمد لله .

\* تنمة : علم مما حررناه : أن الكلي والجزئي ، لا يكونان الا ممكنين ، أما واجب الوجود والمحال ، فلا شيء منهما يكون كلياً لما مر بيانه بتفصيل ،

### للمؤلف

جزء قرط الاذنين بخبر  
تعيين ذى القرنين